

## بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

مديرة مركز بديل - انغرد جرادات غاسنر

+972-2-277-7086

[info@badil.org](mailto:info@badil.org)

مجلس حقوق الإنسان

الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الدورة السادسة

٢٠٠٧-٢٨ أيلول، ٢٠٠٧

بيان مقدم من:

بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو مؤسسة أهلية تتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

### ١١٥،٠٠٠ مهجر داخلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تشهد الأوضاع الإنسانية والاقتصادية تدهوراً مستمراً في قطاع غزة منذ الإغلاق المحكم للأراضي الفلسطينية في حزيران. وكنيجة لهذه الأزمة التي كان يمكن تجنبها عن طريق فتح الحدود، فإن ١،٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة وغالبيتهم من اللاجئين عام ١٩٤٨ يعتمدون اليوم بشكل شبه كلي على المساعدات الإنسانية الدولية وعليه لا يمكن تحقيق سلام حين تكون حقوق الناس في الحياة والكرامة والحرية منتهكة. إننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى عدم السماح للاعتبارات السياسية بأن تهدد الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة المحتل.

في غضون ذلك، وبينما يتكشف نظام الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي، لا يزال الفلسطينيون يجبرون على هجر منازلهم وأرضهم. في العام ٢٠٠٦، تم تهجير نحو ١١٥،٠٠٠ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ داخلياً، وأعداداً أكبر يواجهون نفس المصير. وفي الضفة الغربية المحتلة على سبيل المثال فإن ١٩٨ تجمعاً سكانياً عرضة لخطر التهجير القسري بسبب قربها من المستعمرات اليهودية، ولوجودها داخل ما يسمى بالمناطق العسكرية المغلقة، وبسبب فرض القيود على الطرق. هذا العدد يشمل ٨١ تجمعاً (٢٦٠،٠٠٠ شخص) عالقين في منازلهم الواقعة في المناطق العسكرية المغلقة ما بين الجدار والخط الأخضر بسبب الأوامر العسكرية التعسفية التي تقيد حركة الأشخاص من خلال بوابات تعزلهم عن باقي مناطق الضفة الغربية.

أما المثال الذي قدمناه للمجلس في دورته الأخيرة، فهو يتعلق بحالة البدو الفلسطينيين من سكان قرية الحدادية في وادي الأردن، وفيها نحو ١٠٠ شخص يواجهون خطر هدم منازلهم وتهجيرهم قسراً. لقد تم ومنذ ذلك الحين إخلاء السكان قسراً وتشريدهم من منازلهم من قبل الجيش الإسرائيلي. فتحت الإكراه وحرارة شهر تموز غادر نحو ٧٠ شخصاً سيراً على الأقدام مع ما يمكنهم حمله معهم وانتقلوا بضعة كيلومترات بعيداً. وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن السكان المهجرين قسراً يقيمون في ما يسمى "منطقة عسكرية مغلقة" وقريبة من المستعمرة اليهودية "روعي"، وبينما يتم اعتراض حق السكان في العيش في قريتهم فإن حياة المستوطنين في مستعمرة "روعي" تسير بدون عوائق. وعلاوة على ذلك وبرغم العديد من طلبات الاستئناف التي قدمت إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، إلا أن تلك المحكمة أيدت موقف المستوطنين بأن سكان الحدادية يشكلون تهديداً على أمن المستوطنين. هذا المثال الأخير من التهجير القسري لا يشكل جريمة فحسب إنما أيضاً يقضي على طريقة حياة البدو الفلسطينيين ويعزز عملية الاستيطان كعملية سلب تقوم بها دولة إسرائيل.

### إن مركز بديل وبناءاً على ما تقدم يدعو إلى:

١. ندعو، بالإضافة إلى الزيارات المنتظمة للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ السيد جون دوغارد، ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمهجرين داخلياً، السيد فالتر كالفين؛ المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، السيد ميلون كوئاري؛ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد رودولفو ستافنهاغن؛ المقرر الخاص المعني بأشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ السيد دودو ديبين لزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢. الأخذ بعين الاعتبار حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير مثل العقوبات الاقتصادية والمقاطعة الدبلوماسية ضد إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وكذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.